المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (6) – العدد (1)، حزيران 2022
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص:386-405

التقييم الاقتصادي لكفاءة اداء مشروع مصنع إسمنت بازيان في اقليم كوردستان

سالار حميد آوختي[1]، محمد اراس علي[2]

[1]قسم السياحة، كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق
[2]قسم المالية والعلوم المصرفية، كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق
Email: salar.iwaxty@univsul.edu.iq[1], mohammed.aras@univsul.edu.iq[2]

الملخص:

ان لصناعة الإسمنت أهمية كبيرة في زيادة النمو نسبة النمو الاقتصادي، عن طريق اثره الايجابي على الاقتصاد الوطني، والقدرة على خلق فرص عمل، وخفض التكاليف التنافسية داخل البلد، ويعد من الصناعات الأساسية والاستراتيجية الكبرى بسبب ارتباطه الوثيق بقطاع البناء والتشييد والقطاعات الاخرى، وهذا البحث يتناول دراسة وتقييم مشروع مصنع بازيان لصناعة الإسمنت تكون من خلال تحديد وتشخيص المعوقات التى تواجة هذه النوع من المشاريع، ومن ثم الاستفادة منها في تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والاجنبي. فضلًا عن نتائج البحث من خلال بيانات المشروع وعلى الرغم من ضعف البنية التحتية والعقبات الإدارية والسياسية أمام المستثمرين، إلا أن المصنع الحالي سيساهم في سد الحاجة المحلية وخفض التكلفة في السوق المحلي بالنسبة للمستهلكين في الاقليم، لذلك، من الضروري لحكومة إقليم كوردستان العمل على تطوير سياسات تجارية مناسبة لتشجيع المستثمرين المحليين لإقامة المشاريع وتشغيل استثماراتهم في المنطقة، من خلال زيادة الحوافز والإعفاءات الضريبية ودعمها من خلال إنشاء مصارف خاصة لتمويل المشاريع الصناعية.

الكلمات المفتاحية : التقييم الاقتصادي، اهمية الاسمنت، الطاقة الانتاجية، النمو الاقتصادي.

پوختە:

پیشەسازی چیمەنتۆ گرنگیەکی گەورەی هەیە لە گەشەی ئابووریدا، بەهۆی ئەو کاریگەریە ئەرێنیانەی کە هەیەتی لەسەر ئابووری نیشتمانی، و ئەو توانایەی هەیەتی لە رەخساندنی هەلی کار و دابەزاندنی نرخی شمەک لە ناوخۆی وڵاتدا ، هاوکات بە پیشەسازیەکی بنچینەیی و ستراتیژی گەورە دادەنرێت بەهۆی ئەو پەیوەندیە بەتینەی هەیەتی لەگەڵ کەرتی بونیادنان و ئاوەدانکردنەوە و سەرجەم کەرتە ئابووریەکانی تردا، ئەم توێژینەوەیە هەڵسەنگاندن دەکات بۆ پرۆژەی کارگەی (جبل بازیان) بۆ پیشەسازی چیمەنتۆ لەرێگای دەستنیشانکردن و دیاریکردنی ئەوبەربەستانەی کە ڕووبەڕووی ئەم جۆرە پیشەسازیانە دەبنەوە ، پاشان ئەو بنەمایانە دیاریدەکات کە دەبنە هۆی راکێشانی وەبەرهێنی ناوخۆیی و بیانی بە پشتبەستن بەو داتا و زانیارییانەی وەرگیراون لە خودی پرۆژەکە ،سەرباری سستی و لاوازی ژێرخانی ئابووری و ئەو ڕێگریە سیاسی و کارگێڕیانەی کە دێتە بەردەم وەبەرهێنەران، وێڕای بوونی بەربەستەکان ئەم کارگەیە بەشدارێکی کارا دەبێت لە پرکردنەوەی پێویستی ناوخۆیی و فاکتەرێکی کارا دەبێت لە دابەزاندنی نرخی بەکاربردنی لەلایەن بەکارهێنەرانەوە لە ناوخۆی هەرێم و عێراقدا، بۆ ئەم مەبەستە پێویستە لەسەر حکومەتی هەرێمی کوردستان کاربکات لەسەرگەشەپێدانی سیاسەتێکی بازرگانی گونجاو تایبەت بە وەبەرهێنەرانی ناوخۆ بەمەبەستی ئەنجامدانی پرۆژە و بەگەرخستنی سەرمایەکانیان لە ناوچەکەدا، ئەمەش لە ڕێگای زیادکردنی هاندان و بەخشینیان لە باج و گومرگ وپاڵپشتیکردنیان بە دامەزراندنی بانکی تایبەت بە فەندکردن و پارەدارکردنی پرۆژە پیشەسازیەکان

کلیلە وشە: هەڵسەنگاندنی ئابوری، گرنگی چیمەنتۆ، قەبارەی بەرهەم هینان، گەشەی ئابووری.

Abstract:

The cement industry has a great importance for increasing the rate of economic growth, through its positive impact on the national economy, and the ability to create job opportunities, also reduce competitive costs within the country. This research attempts to study and evaluate the Bazian Cement Factory project by identifying and diagnosing the obstacles facing this type of project and then benefiting from them in encouraging and attracting local and foreign investment. As well as the

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

results of the research through the project data and despite the weak infrastructure and administrative and political obstacles for investors, the current factory will contribute to covering the local need and reducing the cost in the local market for consumers in the region. Therefore, it is necessary for the Kurdistan Regional Government to work on developing appropriate trade policies to encourage local investors to set up projects and operate their investments in the region, by increasing incentives and tax exemptions and supporting them through the establishment of private banks to finance industrial projects.

Keywords: Economic evaluation, Importance of cement, Production capacity, Economic growth.

المقدمة :

تعتبر مشاريع صناعة الإسمنت من المشاريع الصناعية المهمة في مجال نمو الاقتصاد الوطني، حيث تتيح التحولات الأساسية للبنية الاجتماعية والاقتصادية، وتسهم في تكامل الاقتصاد من خلال إقامة الترابط والتبادل بين مختلف القطاعات الاخرى، لذلك تسعى الدول إلى تبني سياسات وبرامج صناعية من خلال وجود قطاع صناعي كالإسمنت قادر على إيصال منتجاته إلى الأسواق العالمية لمنافسة مع منتجات الدول المتقدمة، وتقاس درجة التقدم في أي دولة باستهلاك الإسمنت لأن هذه القطاع له تأثيرات والارتباط بين الصناعات الأمامية والصناعات الخلفية أكبر من أي صناعة أخرى، وتعتبر من الصناعات التي تخلق فرص عمالة جديدة، ان اقتصاد اقليم كوردستان بحكم انتمائها لمجموعة اقتصادات البلدان النامية في محاولة القضاء على عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي بعد حصولها على استقلالها السياسي خططاً تنموية أعطت من خلالها الأولوية لاقامة مشاريع صناعية منذو عام (2006) وفق تشريع قانون الاستثمار لدعم القطاع الصناعي.

اولاً : مشكلة البحث

تنحصر مشكلة البحث على الرغم من توافر مقومات كثيرة لاقليم لاقامة مشاريع الصناعية كالإسمنت، الا ان ضعف الادارة المالية وعدم توافق المصالح السياسية بين المحافظات الاقليم ادى إلى صعوبات ومشاكل تواجه المشاريع الصناعية في الاقليم، لكن بالرغم من هذه المشاكل هذا المشروع يساهم في تغطية السوق المحلي للاقليم.

ثانياً : اهمية البحث

ونظرا لأهمية مشروع صناعة الإسمنت وذلك لما يقوم به من إنتاج سلعة ضرورية تلبي الزيادة في الطلب على مادة الإسمنت في الأسواق المحلية، لذلك فقد تم تخصيص هذا البحث لإجراء دراسة وتقييم مشروع صناعة إسمنت بازيان ودوره في زيادة عملية النمو الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاد الاقليم، اذ تعتبر من المواضيع الهامة وخاصةً بعد تشريع قانون الاستثمارعام (2006) لتشجيع اقامة المشاريع الصناعية في الاقليم.

ثالثاً :هدف البحث

تهدف هذه البحث إلى دراسة والتقييم مشروع لصناعة الإسمنت في اقليم كوردستان بشكل عام ومحافظة السليمانية بشكل خاص، وكيفية تغطية الحاجات المحلية وتشجيع الاستثمار، ومدى مساهمتها في نمو اقتصاد الاقليم، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصناعية للاسمنت وآليات معالجتها، وكذلك تحديد الإستراتيجية الفعالة المقترحة لتنمية وتطوير المشروعات الصناعية في الاقليم .

رابعاً : فرضية البحث

يدرس البحث فرضية من مفادها من خلال الدراسة والتقييم، هل مشروع بازيان لصناعة الإسمنت تؤثر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وسد الحاجات المحلية وتشجيع الاستثمارات، بالرغم من عدم الشفافية في الادارة المالية ووجود مشاكل ومعوقات التي يعيق رغبة المستثمرين ورجال الاعمال لاقامة المشاريع الصناعية في الاقليم ؟

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

خامساً : الاساليب المستخدمة في البحث

تم استخدام اسلوب الوصفي عن طريق تحليل لبعض من المؤشرات الاقتصادية من خلال جداول البيانات عن مشروع بازيان، وكذلك المفاهيم والمعطيات وتحليلها وربطها بأسبابها والوصول إلى النتائج وفق بيانات المشروع.

سادساً: الدراسات السابقة

- دراسة (McBride, Mark E, 1981) بعنوان " **The Nature and Source of Economies of Scale in Cement Production** " ، في محاولة دور زيادة الرأسمال في عمليات الإنتاج في الصناعات الاسمنت ، وقام بتقسيم الورقة إلى ثلاثة أجزاء يقدم القسم الاول وصفًا لعملية إنتاج الأسمنت، يستعرض القسم الثاني وطبيعة الاقتصادات من الحجم الكبير في إنتاج الأسمنت. أخيراً ، القسم الثالث ويقدر نموذجًا اقتصادياً، واستند من نتائجه ان دعم رأس المال نتائج مثيرة للاهتمام يؤدي إلى لوفورات الحجم في الانتاج والرأس المال ويؤدي إلى توسيع نطاق الربح .

- دراسة (Cook, G. 2011) بعنوان " **Investment, Carbon Pricing and Leakage: A cement sector perspective** " ، هدفت الدراسة إلى ان عوامل ووفورات الحجم في الاسمنت تكون من قبل وجود شركات أكبر في البلد، وهذا يؤدي إلى في اختلاف في تكاليف الإنتاج والاستثمار بشكل كبير، واكد ان الطلب متغير بدرجة كبيرة ودوري على الاسمنت يمكن أن يختلف الطلب على المنتج بشكل كبير من سنة إلى أخرى ، واستنتجه هناك كميات كبيرة في الأسواق الأوروبية من الكلنكر الاسمنتي ايضاً، وحيث ان انخفاض واردات الأسمنت وزيادة واردات الكلنكر أدى إلى الانكماش الاقتصادي فترة (2008-2011).

- **دراسة (نزار رافع محمد و أنمار أمين حاجي، 2013) بعنوان " دراسة الجدوى المالية لإعادة تأهيل معمل إسمنت بادوش في موصل"**، هدفت دراسة إلى إجراء دراسة الجدوى المالية لإعادة تأهيل معمل إسمنت بادوش القديم من أجل النهوض بواقع هذا المصنع، وقد توصلت الدراسة إلى ان المصنع قام بأنتاج اكثر من 100 الف طن في سوق الموصل وبسعر مناسب للمستهلكين عن طريق خفض تكاليف الانتاج .

- دراسة (Najabat Ali, 2015) بعنوان " **The Role of Cement Industry in the Economic Development of Pakistan**"، حاولت معرفة دور صناعة الأسمنت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل لآلاف الأشخاص وتدر عائدات ضخمة للحكومة في شكل ضرائب، وتوصل إلى ان صناعة الأسمنت الباكستانية تلعب دورًا مهمًا للغاية في التنمية الاقتصادية لباكستان، وتدر عوائد كبيرة للمستثمرين وخاصةً في فترة العقد الاخير وكذلك تدر ضرائب معقولة للحكومة بالاضافة إلى الأصول والأسهم وحجم المبيعات وعدد الموظفين.

- **دراسة (سمير بوختالة وعبدالقادر دبون، 2017) بعنوان "نحو تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية"**، هدفت دراسة إلى التعرف على واقع التنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت العمومية في الجزائر عن طريق استبانة شملت 59 فقرة وذلك لجمع المعلومات الاولية من مجتمع الدراسة بالإضافة إلى استعمال اداة المقابلة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها توجد استراتجية واهتمام في مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر لتبني مفهوم التنمية المستدامة في قطاع الصناعة .

- دراسة (Anjoo Pandey, 2017) بعنوان " **Importance of Cement Industry in India**" ، اراد اكتشاف دور الاسمنت في التنمية الاقتصادية للفترات(2005-2017)، واوضح ان المشكلة الرئيسية التي تعرضة له صناعة الأسمنت في السنوات الأخيرة هي عدم كفاية العرض بسبب قلة توافر عربات السكك الحديدية والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في ولايات منتجة للأسمنت مثل (راجستان وأندرا براديش وكارناتاكا وماديا وبراديش غوجارات وكيرالا). وادى ذلك المشاكل إلى عدم تشغيل عدد كافي من العاطلين عن العمل مقارنة بسنوات قبل حدوث المشاكل وانخفاض نسبة مساهمته في التمنية الاقتصادية بأستثناء السنوات الثلاث الاخير .

- نظراً لقلة وصعوبة الحصول على دراسات وتقييمات منشور حول موضوع مشروع صناعة الاسمنت على مستوى اقليم كوردستان والعراق، بأستثناء دراسة واحدة لمصنع اسمنت في مدينة الموصل ، فقد جئنا بدراسات بحوث حول أهمية الأسمنت بالنسبة للاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن نقاط التشابه بين البحوث والدراسات أو الأبحاث الحالية يؤكد معظمها الدور الكبير

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

لمشروع صناعة الأسمنت في تغطية الاحتياجات المحلية من الأسمنت، وزيادة كميات الانتاج وزيادة الاستثمارات ، وخلق فرص العمل ودعم التجارة الخارجية ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي للبلاد.

المبحث الاول: الاطار النظري للبحث

مفاهيم عن مشاريع صناعة الإسمنت ومعايير والتقييم الاداء الاقتصادي

المطلب الاول: مفاهيم ومعايير واهمية مشاريع صناعة الاسمنت

اولاً: مفهوم عن صناعة الإسمنت

أنه تربط أكثر من مواد كيميائية مع بعضها الأخر معاً لتكوين كتلة وحدة (الإسمنت)، كما هو مستخدم في صناعات البناء، وهي غرامة المسحوق الذي عند خلطه بالماء وتركه يتماسك ويتصلب يمكن أن ينضم إلى مكونات مختلفة أو أعضاء معًا لإعطاء هيكل قوي ميكانيكيًا. وبالتالي يمكن استخدام الإسمنت كرابطة للطوب أو لربط الجسيمات الصلبة ذات الأحجام المختلفة (حجارة الأنقاض) لتشكيل كتلة متراصة(Anjoo, 2017: 29).

ان صناعة الإسمنت في إطار عمليات الإنتاج في الصناعات الكيميائية، تتميز صناعة الإسمنت باقتصاديات الحجم الكبيرة في رأسمال والعمالة، ويعتبر منتجاً أساسياً في معظم الاقتصادات الإقليمية وفي الوقت الحالي، لا يزال هناك عدد قليل من البدائل العملية أو الاقتصادية لاستخدامه في مختلف تطبيقات البناء والصناعية والبنية التحتية، وان عملية صناعة الإسمنت عملية تحتاج إلى آلات وتقنيات كثيرة لكي يعمل على المواد الخام، ونسقها، وطحنها، وتسخينها، وتبريدها، وطحنها مرة أخرى، ويتم صناعة الإسمنت من الحجر الجيري والصخور الإسمنتية والطين وخام الحديد وتقوم بتحويل رواسب المواد الخام إلى مواد خام مطحونة من خلال عمليات المحاجر والتكسير الحجر الجيري أو الحجر الإسمنتي أو الحلزون أو المحار الصدف، والصخر الزيتي، والطين، والرمل، وخام الحديد لصناعة الإسمنت .(McBride,1985: 105)

ثانياً: مفاهيم عن المشروع الصناعي

يقصد بمشروع الصناعي حيازة أي عقار وبنائه وحيازته وتركيبه وما يتعلق به من التحسينات والمرافق اللازمة والمفيدة لتحسين هذه العقارات لنقلها أو تأجيرها إلى المنشآت الصناعية لاستخدامها لأغراض التصنيع أو المعالجة أو التجميع، وأعمال الموقع تحت السطحي، والحفر، وإزالة الهياكل، والطرق، والمقابر، وغيرها من العوائق السطحية، والتعبئة، والتدريج، وتوفير الصرف، واحتجاز مياه الأمطار، وتركيب المرافق مثل المياه والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحي والغاز والكهرباء والاتصالات والمرافق المماثلة الأخرى، والبناء خارج الموقع لتمديدات المرافق لحدود هذه العقارات، وإنشاء المباني وتركيبها، بما في ذلك المباني التي سيتم استخدامها لتدريب العمال والتعليم، ومرافق السكك الحديدية، والطرق، والأرصفة، والقيود، وغيرها من التحسينات على هذه إعادة جميع العقارات اللازمة لاستخدامها في التصنيع أو المعالجة أو التجميع من قبل الكيانات الصناعية، او هي كيان إقتصادي أو وحدة اقتصادية تتألف من مجموعة من العناصر البشرية يستخدمون وسائل وطرائق مختلفة وفق سياسات و إجراءات وبرامج و أشكال تنظيمية محددة لتحقيق أهداف لهذا الكيان و أهداف المالك، و أهداف المدراء و أهداف العاملين، إلى جانب الأهداف الأجتماعية.(خميل واحمد،2012 : 4). وسيؤدي انتقال العمال بين القطاعات الاقتصادية في نهاية المطاف إلى تغيير هيكل التوظيف، ويشير إلى أن التصنيع يسبب أولاً التغيرات في الهياكل الاقتصادية، أي التغيرات في مساهمات الناتج المحلي الإجمالي من قبل ثلاثة قطاعات اقتصادية (الزراعة والصناعة والخدمات). وسيستوعب هذه القطاعات معظم القوى العاملة في الاقتصاد.(Tran and Doan,2010: 2)

وعليه ان المشروع الصناعي ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد، تلعب دوراً مهماً في مختلف الاقتصادات، ويؤمن القطاع الصناعي بالاكتفاء الذاتي ويمكن تحقيق نمو اقتصادي عالي(Hussein ,2019: 43) . وتعمل المشروع الصناعي في ظروف اقتصادية فريدة، تتجلى في تقييد استقلاليتها من حيث تحديد حجم ونطاق الإنتاج، واتجاهات السوق، واختيار مصادر الإمدادات والمواد الخام، وتشكيل الهياكل التنظيمية من أجل تحسين الكفاءة، وعدد الموظفين، وركزت المشاريع الصناعية في اكثرية بلدان العالم الغالب على تنفيذ المهام التي مرت بها الدول الصناعية الكبرى عن طريق تحديث تقنيات الإنتاج وزيادة جودة نطاق الإنتاج الابتكار (Dimitrijević et all ,2019 : 20)، وان سياسة تطوير الجديد للمشروع الصناعي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية بين المشاريع من خلال تطوير البحث العلمي، والتحكم في السوق، وتدفق المعلومات، والتقنيات الجديدة، يؤدي الى إدخال منتجات جديدة الى الاسواق نتجية استخدام سياسة التطوير المشروعات الصناعية .(Gierańczyk & Rahwa,2012: 84)

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (6) – العدد (1)، حزيران 2022
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص:386-405

ثالثاً: اهمية مشاريع صناعة الإسمنت عالمياً

تقدم صناعة الإسمنت مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تولد عائدات الضرائب للبلاد وتوفير فرص العمل، وتساهم هذه الصناعة أيضًا بشكل كبير في صادرات وتكسب النقد الأجنبي للبلاد، واكدو الكثير من الاقتصاديون يوجد طلب عالي على الإسمنت ، بسبب ربطه المباشر بالزيادة السكانية في العالم ذلك ادت الى زيادة الصادرات من الإسمنت، وايضاً من المزايا المهمة لصناعة الإسمنت أن جميع المدخلات تقريباً مثل المواد الخام والعمالة اللازمة لصناعة الإسمنت متاحة بسهولة في المناطق المجاورة أو داخل البلاد بأسعار أرخص، وتتمتع هذه الصناعة بقدرة إنتاجية فائضة من الإسمنت، وإذا تم استخدام الطاقة الكاملة يمكن زيادة كسب عملات أجنبية من الاسواق الخارجية، وخاصةً الإسمنت الرمادي المنتج يتمتع بسمعة طيبة للغاية في السوق الدولية، ويعتبر المشترون الأجانب هذا الإسمنت أفضل منتج من حيث الجودة.(Najabat,2015: 82). وان اخذنا اهمية الإسمنت عالمياً كما تبين في الشكل رقم (1) ان إنتاج الإسمنت العالمي للفترة (1995-2020) قد بلغت الحجم الإجمالي لإنتاج الإسمنت في جميع أنحاء العالم ما يقدر بنحو(4.1) مليار طن في عام (2020)، وفي عام (1995) ، بلغت إجمالي الإنتاج العالمي من الإسمنت (1.39) مليار طن فقط ، مما يشير إلى مدى نمو صناعة البناء منذ ذلك الحين .

الشكل رقم (1) الحجم الاجمالي من الإسمنت على المستوى العالم

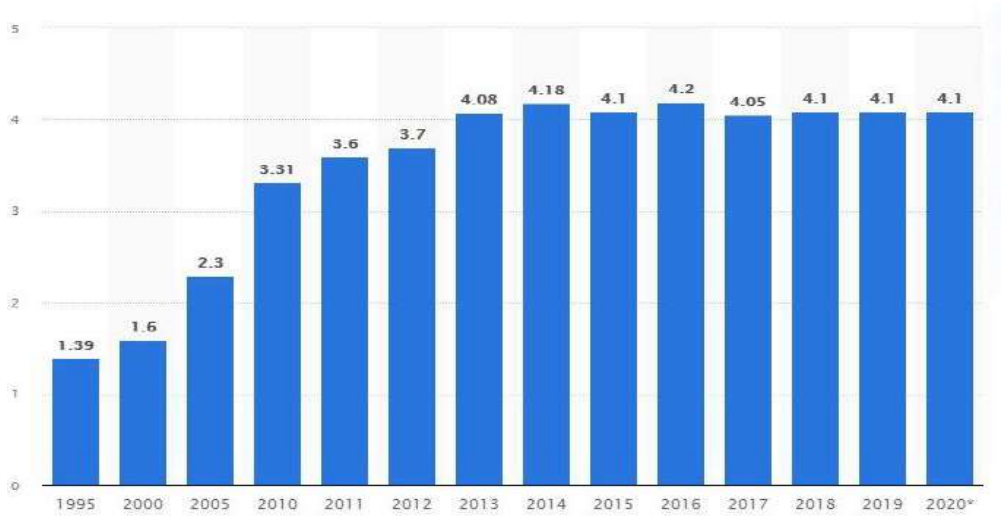

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات https://www.statista.com

وكما موضح في الشكل رقم (2) ان إنتاج الإسمنت في جميع أنحاء العالم للفترة (1995-2020) وحيث تنتج الصين أكبر قدر من الإسمنت على مستوى العالم بهامش كبير ، يقدر بنحو(2.2) مليار طن في عام(2020)، وتليها الهند بـ(340) مليون طن في نفس العام، وتنتج الصين حالياً أكثر من نصف الإسمنت في العالم، من المتوقع أن يرتفع إنتاج الإسمنت العالمي من(3.27) مليار طن في عام(2010) إلى (4.83) مليار طن في عام(2030)، حيث في عام(2020)، وبلغ إنتاج الإسمنت في الولايات المتحدة حوالي (90) مليون طن، وبذلك احتلت الولايات المتحدة المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج الإسمنت، وبينما استخدام الإسمنت واستهلاكه انخفض في الولايات المتحدة بعد الانكماش الاقتصادي لعام(2008)، وانخفض إلى(71.5) مليون طن في عام (2009) ومنذ ذلك الحين زاد الاستهلاك تدريجياً إلى ما يقدر بـ(102) مليون طن في عام (2020) في الولايات المتحدة .

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (6) – العدد (1)، حزيران 2022
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 386-405

الشكل رقم (2) كميات المنتجة من الإسمنت للدول

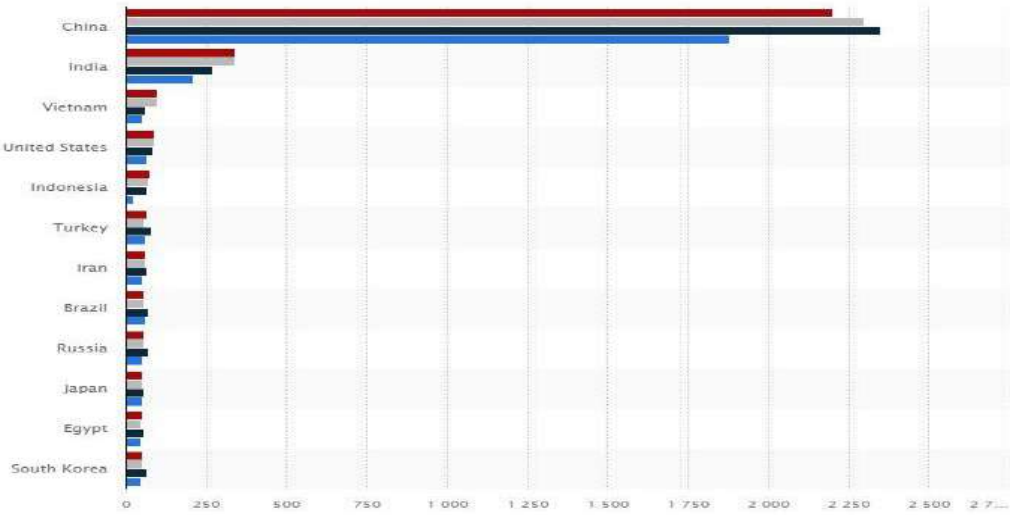

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات https://www.statista.com

وهكذا يأتي الصين في المرتبة الأولى بين دول العالم لما تساهم به من إنتاج الإسمنت من إجمالي الإنتاج العالمي والهند في المرتبة الثانية بحجم الإنتاج، وتأتي فيتنام في المرتبة الثالثة ، وثم الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الرابعة والمركز الخامس إندونيسيا ثم تركيا.

رابعاً: وفورات الحجم في مشاريع صناعية الإسمنت

1- المشاريع الصناعية وخاصة الاسمنت قادرون على الحصول على المواد الخام بسعر أقل، مقارنةً مع الشركات الصغيرة.
2- في المشاريع الصناعية ان إنفاق مبالغ كبيرة من المال على البحوث العلمية والتقنية والتسويقية، مما يقلل من تكلفة الوحدة، ويؤدي الى وفورات في حجم الانتاج بمرور الزمن.
3- في المشاريع الصناعية عادةً يكونون قادرين على استخدام مصانعهم وآلاتهم وخدماتهم الفنية وكذلك الموظفون بشكل مستمر وأكثر كفاءة من الشركات الصغيرة، وبالنتيجة يؤدي الى وفورات في العمل.
4- ان المشروعات الصناعية قادرون على الاستفادة من منتجاتها الثانوية، و تؤدي اقتصادات الإنتاج على نطاق واسع إلى انخفاض متوسط التكلفة مع توسع الإنتاج، وخاصةً صناعة الإسمنت، ومع ذلك يتم الوصول إلى الحجم الأمثل للمشروعات اي الحد الأدنى لمتوسط التكلفة.(Gupta,2021, 551–556)

المطلب الثاني: دور مشاريع صناعة الإسمنت في بعض من المؤشرات الاقتصادية

اولاً: دوره في الأقتصاد الوطني

يوفر مشروعات صناعة الاسمنت فرص عمل ودخل ومكاسب إنتاجية هي المحرك الرئيسي لتشغيل الاقتصاد الوطني، من خلال المساهمة في التشغيل والأنتاج والتصدير، وتلعب ايضاً دوراً مهماً من خلال توفير الخدمات للمجتمع، فإن توفر وسائل النقل والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وغيرها من المرافق الأساسية له تأثير هائل على تحسين نوعية الحياة، وانها تسهل خدمات البنية التحتية الإنتاج والنقل والتجارة التي تحفز جميعها التنمية الاقتصادية، علاوة على ذلك، يساعد تطوير البنية التحتية الصناعية عن طريق زيادة الدخل القومي للبلد، ويعد تخطيط وتصميم وإنشاء مشاريع صناعية من المهام الصعبة لانها تتطلب الكثير من الموارد، لذلك تحتاج الحكومة إلى العمل مع القطاع الخاص في شراكة بين القطاعين العام والخاص لتخفيف الأعباء المالية والإدارية للقطاع العام والاستفادة من خبرات ومهارات القطاع الخاص، في معظم الحالات تحتاج الحكومة أيضاً إلى القيام بدور قيادي نظراً لطبيعة وخصائص منتج البنية التحتية. (Inna et all, 2020: p2).

وعليه فأن المشروعات الصناعية كمشروع صناعة الإسمنت تقدم مساهمة مهمة في تطوير صناعة المصانع الأخرى المترطبة به في البناء وحتى في تطوير الزراعة، لان مادة الإسمنت مطلوب من قبل كل صناعات الاخرى لأن جزءاً مهماً من البنية التحتية الصناعية يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي.(Anjoo, 2017: 29). والصناعية في جميع الأحوال هي الاساس للتنمية

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الاقتصادية والاجتماعية، ويصعب تحقيق تنمية متوازنة تؤدي إلى التقدم والتطور في المجتمع دون الاهتمام بالنمو الصناعي بشكل علمي ومنهجي، وتنبع أهمية التصنيع في اي دولة من الأبعاد الإيجابية، ومن أبرز هذه الأبعاد:

1- المشروعات الصناعية يقوم ببناء الأساس المادي: لا يمكن تطوير البنية التحتية دون وجود مشروعات صناعية يعمل على توفير مواد البناء والتجهيزات والمعدات ومتطلبات الاستثمار الأخرى اللازمة لتطوير البنية التحتية.
2- المشروعات الصناعية يقوم بديناميكية نمو إنتاجية العمل: إن إنتاجية العمل في المشروعات الصناعية تنمو بمعدلات أسرع من القطاعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى قدرة القطاع الصناعي على استيعاب الجزء الأكبر من إنجازات التقدم التقني والتفاعل المستمر معه، كإجراء التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية العاملة في مجال الإنتاج والإدارة
3- المشروعات الصناعية بواسطته يتم تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة: المشروعات الصناعية قادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة لما له من قدرة على تحقيق التنقل المهني، ونقل العمال من الأنشطة التي يكون فيها مستوى إنتاجية العمل متدنياً، والطلب عليها منخفض تجاه الأنشطة عالية الإنتاجية أو التي تشهد ارتفاعاً في مستوى الطلب.
4- المشروعات الصناعية هو الأكثر ديناميكية في الاقتصاد الوطني: قادرة على التحرك وتحفيز القطاعات الأخرى من خلال خلق روابط إنتاجية (أمامية وخلفية) تترك آثاراً غير مباشرة على الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني.
5- المشروعات الصناعية هو الأكثر مساهمةً في تراكم رأس المال، والإنتاجية العالية لهذا القطاع وقدرته على خلق ترابط إنتاجي ، ستؤدي إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المحقق في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى ، ولا يقتصر الأمر على ذلك. فقط لتوفير الأموال اللازمة للاستثمار ، ولكن أيضًا لخلق وسائل الإنتاج والتجهيزات.
6- المشروعات الصناعية تنتج سلعاً على مستوى متنوع: تنتج سلعاً بمختلف أنواعها، مما قد يساهم في انخفاض معدل استيراد هذه السلع أو قد يصبح مصدراً للعملة الأجنبية عند تصديرها إلى الخارج، مما سيسهم في استمرارية الاستقرار وتحقيق الضمان الاجتماعي.(Malcolm,1981:287)
7- المشروعات الصناعية :هي الممر الوحيد لأي دولة في العالم تريد الخروج من براثن البلدان المتقدمة اقتصادياً، وبالتالي تحقيق الاستقلال الحقيقي لهذه البلدان وتحسين وضعها الاقتصادي على الرغم من تحديات عناصر التنمية الصناعية. أصبحت معظم دول النامية مُصدِّرة للمواد الخام الطبيعية أو الزراعية .(Hussein,2019: 44)
8- المشروعات الصناعية في الاقتصاد الحديث تعني الحد من تكاليف الانتاج، زيادة عوائد الإنتاج، تحسين حجم الإنتاج والمنتج عمليات الاسترداد، والإنتاج الصديق للبيئة، وتحسين خصائص المنتج، وتحسين جودة المنتج .(Thomas ,2002: 110)

ثانياً: دوره في التشغيل والحد من مشكلة البطالة

ان دعم المشاريع الصناعية الاسمنتية من القوى المؤثرة في التشغيل، وذلك لأنها تساهم في زيادة فرص العمل والقوة العاملة والمساهمة في قيمة الأنتاج الأجمالي، بعد تغير النظام السياسي في العراق اخذت مشاريع صناعة الاسمنت تدريجياً نحو التزايد وخاصة بعد عام (2007) وساهمت هذه الصناعات في إمتصاص العدد لاباس به من العاطلين عن العمل وازدادت بشكل ظاهر من خلال وضع قوانين وإجراءات هدفت إلى تنظيم هذه الصناعات وتطويرها من خلال تمويل المستثمرين وتأهيل وتدريب العاملين والأعفاء من الضرائب والرسوم الكمركية المترتبة على إستيراد المواد الأولية للتصنيع.(احمد , 2008: 159)، وان البطالة يعد من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول، و تختلف حدتها من دولة لأخرى، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحاً على الاستقرار السياسي و الاقتصادي. (الوافي وبهلول، 2010: 3)، وتكمن المشكلة الأقتصادية في تعريف بسيط وهو عجز الأفراد عن إشباع الحاجات الملحة نظرا لقصور الأمكانيات المتاحة عن تحقيق الأشباع (Stewart, 2021:50-59) لذلك ادركت معظم دول العالم أن المشروعات الصناعية هي أكبر قطاع لخلق فرص العمل وتحسين الدخل لدى الفئات الفقيرة، والمشروعات الصناعية هي العمود الفقري للاقتصاد ، لذلك يجب تفعيل دور المشروعات الصناعية للتخلص من البطالة والمشاكل الأجتماعية التابعة لها، بينما في ظل الفردية وضعف العمل الأجتماعي وعدم الترابط المؤسسي في اي بلد يواجه أصحاب المشروعات الصناعية الكثير من المعوقات والعثرات التي تجعل تلك المشروعات غير ناجحة ولاتؤدي دورها في حل مشكلة البطالة (Morawetz,1974:491)، وحيث ان التعظيم واستغلال المواد الخام المتوفرة محلياً لإنتاج السلع تساهم في تلبية احتياجات المستهلكين، وهذا يساعد على سد الفجوة في طلب السوق المحلي على هذه السلع ويؤدي إلى زيادة التشغيل وتقليص مشكلة البطالة نسبياً، وذلك يساهم في تقليص العجز في ميزان المدفوعات وتغطية الطلب المحلي على المنتجات خاصة في البلدان النامية(Mamoun,2014:105) .وزيادة عدد مشاريع صناعة الاسمنت سوف يؤثر على تقليل نسبة الفقر، لان بإمكانية استيعاب اكبر العمالة مقارنة بقطاع الخدمات او الزراعة، في حين يستطيع الحكومات من خلال زيادة عدد المشاريع الصناعية الاسمنتية نقل العمال غير المهرة من الزراعة إلى وظائف ذات أجور أفضل في أنشطة التصنيع، فليس من المجدي نقلهم إلى قطاع الخدمات الرسمي

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

اي التعين الرسمي في الدوائر، وتتميز قطاعات الخدمات الرسمية مثل البنوك والتأمين والتمويل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمرونة توظيف منخفضة نسبياً، وكما أن التوظيف في المشاريع الصناعية يتطلب على الأقل مستوى التعليم الثانوي، ومع تحول البلدان إلى التصنيع، تم سحب العمال من الزراعة منخفضة الإنتاجية إلى التصنيع، مما ادى إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد وكذلك زيادة نسبة العمال المستخدمين في وظائف ذات أجور أفضل في التصنيع مقارنة بدخل الكفاف الذي يعيشونه على الزراعة. وهكذا يمكن أن تلعب مكاسب الأجور المرتبطة بالتصنيع دوراً مهماً في جذب نسب كبيرة من السكان من براثن الفقر من خلال تزايد عدد المشاريع الصناعية. (Perma and Kunal, 2015: 1) فإن نمط التصنيع يؤثر بشكل كبير على كيفية استفادة الفقراء، وتركز السياسات الاقتصادية الصناعية على زيادة العوائد الاقتصادية للعوامل الإنتاجية التي يمتلكها الفقراء على سبيل المثال، زيادة عوائد العمالة غير الماهرة، لأن المشروعات الصناعية ربما غالباً ما تتركز في المناطق الحضرية، له من تأثير مهم على نمط التخصص والتصنيع وفقاً لنظرية هيكشر أولين، خاصة في إنتاج السلع التي لديها مقارنة أفضلية، في البلدان ذات العمالة الوفيرة، ويميل تحرير التجارة إلى تحويل الإنتاج من بدائل الاستيراد كثيفة رأس المال إلى المنتجات التصديرية كثيفة العمالة نتيجة لهذا من المتوقع في تلك البلدان يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وسيزداد في البلدان التي لديها وفرة في رأس المال يمكن أن يؤدي تحرير الاستثمار وتقليص عدد الفقراء .(Matleena,2004: 299)

ثالثاً: دور الأقتصادية والأجتماعية للمشروعات الصناعية

1- تشكل المشروعات الصناعية مصدرا للأمن الأقتصادي والأستقرار الأجتماعي في المجتمعات : حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات حسب احجامها، وربما هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات صناعية وذلك يعني بقاءها على هامش عملية الأنتاجية في المجمتع , وبالتالي يساهم بأزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع .

2- تساهم في تنمية و تطوير المهارات: إن المشروعات الصناعية تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والأبداعات واصحاب المال من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية في امتلاك مشروع صناعي .

3- مصدر للنمو الأقتصادي في المجتمع : إن إقامة مشروعات صناعية ذات استثمار تتطلب مهارات اقتصادية يستطيع أن يقدم عليها أي فرد، حيث أنها ألية هامة جدا تمكن من أن تصبح أداة أنتاجية فاعلة في المجتمع .

4- تحسين الأداء المؤسسي للوحدات الأقتصادية مما يعمل على تطوير الأنتاج وتحسين نوعيته وبالتالي قدرته على المنافسة و التي هدفها البعيد هو زيادة الدخل مما ينعكس إيجاباً على وضع العاملين فيها.

5- التوظيف الأمثل للموارد البشرية و استغلال الطاقات القادرة على العمل و الأنتاج (ارشد،2014: 239).

6- تساهم في توفير الإستقرار: المشروعات الصناعية تعطي فرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات، ان تسهيل دخول هذه الفئات إلى العمل من خلال تبني نهج المشروعات الصناعية. مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع، إن ذلك كله يسهام في تحقيق الأستقرار السياسي في المجتمع وبالتالي والتخلص من المشاكل البطالة وتنفرغ للتنمية الاقتصادية والأجتماعية وتحقيق الأصلاحات المختلفة (قاسم،2007 : 43).

رابعاً: معايير تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي

1- مفهوم تقييم الاداء : يمكن تعريف تقييم الأداء على أنه أداة تستخدم لتحديد نشاط المشروع بهدف قياس النتائج تم تحقيقها ومقارنتها بالأهداف المخطط لها مسبقاً من أجل تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها مع تحديد طرق معالجتها ونقصد بها تلك المعايير المستعملة في التقييم، أو تلك المعايير المهمة التي تأخذ الزمن بعين الاعتبارفي تقييم المشروعات، وكذلك عملية تقييم المشروع أنها عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن أن تكون طريقها هو الوصول إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين العديد من البدائل المقترحة ، مما يضمن تحقيق الأهداف المحددة بناءً على أسس علمية. (حمزة،18:2011):

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

أ. **معيار فترة الاسترداد** :وفقاً لهذه الطريقة ، يفضل المشروع الاستثماري الذي يمكن المشروع من استرداد تكاليف الاستثمار الخاصة به في أسرع وقت ممكن ، وتعني فترة الاسترداد الفترة الزمنية اللازمة للمشروع لاسترداد تكاليف الاستثمار التي أنفقت على المشروع.

فترة الاسترداد = الاستثمار المبدئي للمشروع ÷ صافي التدفقات التقدية

ب. **معيار معدل العائد:** يعتمد هذا المعيار على مفهوم الربح المحاسبي الذي ينتج عن مطابقة الإيرادات المتوقعة لكل سنة من العمر الاقتصادي للمشروع مع التكاليف المتوقعة للحصول على هذه الإيرادات. وبالتالي ، فإن هذا المعدل يقيس ربحية المشروع الاستثماري ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد = متوسط صافي التدفقات النقدية ÷ الاستثمار المبدئي للمشروع × 100

وحيث إذا كان معدل العائد أصغر معدل العائد المطلوب فإن المشروع يعتبر مرفوض، وإذا كان معدل العائد المحاسبي أكبر أو يساوي معدل العائد المطلوب فإن المشروع يعتبر مقبول. (عبد الرسول، 126:2004)

ج. **معيار القدرة الإنتاجية:** يعتبر من المعايير المهمة في عملية الأداء الاقتصادي في المشاريع الصناعية ، لأنه يساعد على التعبير وإعطاء صورة واضحة عن الوحدة الإنتاجية الخاضعة للتقييم من حيث نسب الاستخدام ومعدلات التنفيذ ونسب الاستخدام ، مما يساعد على تحديد الانحرافات التخطيطية والتنفيذية من حيث الكمية. و الجودة. يمكن تعريف الطاقة الإنتاجية على أنها الطاقة الإنتاجية المتوفرة في المشروع ، بما في ذلك الموجودة منها والجديدة والمستبعدة ، في إطار طريقة إنتاج محددة وخلال فترة زمنية معينة.

د. **معيار الفائض الاقتصادي:** والذي يتألف من الضرائب الارباح الاسهم وتكاليف التأمين والايجار واندثار الاصول الثابتة والارباح غير الموزعة.

ه. **معيار الربح المالي:** هي هدف أساس لقيام المشاريع ومؤشر رئيسي معبر عن نجاحها والسيما ضمن التحليل المالي للشركات الخاصة والمختلطة، بما أن الوحدة االقتصادية موضوع البحث شركة خاصة أصبح ألزاما قياس هذا المؤشر على وفق معايير مختلفة.

- نسبة الربحية في المشاريع الصناعية = (صافي الارباح بعد الضرائب ÷ قيمة الانتاج) × 100
- معدل العائد على االستثمار = (صافي الارباح ÷ رأس المال المستثمر)× 100
- تطور صافي الربح = (صافي الربح للسنة الحالية ÷ صافي الربح للسنة السابقة) –1. (عبدالوهاب،279:1990)

2- مراحل عملية تقييم الأداء: يمكن وصف مراحل عملية تقييم الأداء على النحو التالي:

أ. مرحلة جمع البيانات: مصادر هذه البيانات هي أهداف الخطة الاقتصادية المتعلقة بفرع النشاط ، والمشروع موضوع التقييم وكذلك في الدراسة الاقتصادية الأولية والبحث الأولي للمشروع كذلك. تنطلق من عملية التنفيذ الفعلية ومن واقع مراحل عملها.

ب. مرحلة التحليل الفني في هذه المرحلة يتم إجراء التحليل المالي والفني للوحدة الاقتصادية بغرض معرفة برامج التنفيذ، ومقارنة النتائج الفعلية بالمؤشرات التي تم تحديدها مسبقا لتحديد وتحديد الانحرافات واتخاذ الخطوات اللازمة لمخاطبتها للحفاظ على تقدم الوحدة الاقتصادية ضمن الأهداف المخططة.

ج. الحكم على نتائج التحليل: وهي مرحلة الحكم على نتائج المرحلة السابقة وتحديد طبيعة الانحرافات سواء كانت نوعية أي تتعلق بمدى اختلاف الوحدات المنتجة عن المواصفات المحددة، وقد يكون الانحراف كمياً ناتجاً عن نقص الكمية المنتجة ، أو فنياً بسبب خلل في العلاقات الإنتاجية بين أقسام المشروع المختلفة وهو ما ينعكس في ظهور بعض الاختناقات.

3- العوامل المؤثرة في تقييم الاداء: من بين العوامل التي تؤثر على المشاريع الصناعية مجموعة من المتغيرات والقيود الخارجة عن سيطرة المشاريع، حيث يتم تصنيف العوامل إلى اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، وتكنولوجية ، العوامل السياسية والقانونية.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

أ. **العوامل الاقتصادية:** تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على المؤسسة الاقتصادية وخاصة الصناعية منها لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ، ولأن البيئة الاقتصادية هي مصدر موارد المؤسسة المختلفة ومستقبل منتجاتها المختلفة وآثارها. تنعكس في أداء المؤسسة على المدى القصير

ب. **العوامل الاجتماعية والثقافية:** تشمل العوامل الاجتماعية والثقافية أنماط الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والفكرية ، والمجتمع الذي تقع فيه المؤسسة ، وقد تشكل هذه العوامل عقبة أمام تحسين أدائها.

ج. **العوامل السياسية والقانونية:** تظهر هذه العوامل بشكل عام في الاستقرار السياسي والأمني للدولة ، مثل طبيعة النظام ، والوضع السياسي للدولة ، والعلاقات مع العالم الخارجي ، والقوانين، وتشكل هذه العوامل فرصا للمؤسسة للاستفادة منها لتحسين أدائها ، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية التي تتبناها الدولة والعلاقات الدولية وجودتها.

د. **العوامل التكنولوجية:** تمثل هذه العوامل التغيرات والتطورات التي أحدثتها التكنولوجيا، مثل إيجاد طرق الإنتاج والوقت.(خديجة ومعطا،7:2013)

4- مستويات تقييم الأداء: تتم عملية تقييم المشروع على ثلاثة مستويات:

أ. التقييم على مستوى المشروع: ويتم تحقيقه من خلال العائد المباشر والتكلفة المباشرة ، أي ربحية المشروع خلال عمره الإنتاجي المتوقع باستخدام معايير محددة.

ب. التقييم على مستوى القطاع: يكمن في تأثير المشروع وقياسه على مستوى القطاع الإنتاجي والإنتاج والقيمة المضافة ، ومن ثم يمكن ترتيب المشروع بين الوحدات الإنتاجية في هذا القطاع على أساس العائد الاجتماعي المباشر وتكلفة المشروع ، والعائد الاجتماعي المباشر هو مساهمة المشروع في تقليل الاختلال الذي يعاني منه القطاع، والتكلفة الاجتماعية هي مقدار الموارد النادرة المتاحة للقطاع نفسه.

ج. التقييم على مستوى الاقليم : حسب هذه العملية يقاس تأثير المشروع على النشاط الاقتصادي على مستوى الاقليم المراد تسويتها حيث (أي المشروع) يعتبر خلية في الاقليم لان هيكل الاقليم التي تؤثر وتتأثر بوحدات الإنتاج في نفس القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الوصلات الأمامية والخلفية.(عبد العزيز،23:2004)

المبحث الثاني: الجانب التحليلي للبحث

دراسة البيانات الخاصة بمشروع جبل بازيان لصناعة الإسمنت "نموذجاً"

المطلب الاول: المفهوم والموقع والسوق والقوى العاملة الخاص بنشاط المشروع

اولاً : نبذة عن مشروع جبل بازيان لصناعة الإسمنت

مصنع بازيان لإنتاج الإسمنت تبلغ مساحته (667 دونم) وتستغل (331 دونم) للمصنع و(336 دونم) كمقلع لإستخراج خامات الداخلة في عملية إنتاج إسمنت، تقع موقع المشروع في محافظة السليمانية قرب ناحية بازيان حيث تبعد (35كم) عن مركز مدينة السليمانية، تبلغ الطاقة الانتاجية اليومية (5,500طن) إذ تبلغ الطاقة الانتاجية السنوية (1،750،000) طن، ويقوم المصنع بإنتاج وتصنيع إسمنت فى أكياس وزن (50) كجم، حيث تتوفر محلياً جميع مدخلات الإنتاج من الخامات الأولية مثل الحجر الجيرى والصلصال والجبس.

وتعد صناعة السمنت من الصناعات الاستراتيجية لارتباطها بأعمال الإنشاء والتعمير وتثبيت ودعم البنى التحتية لاقليم كوردستان لانه يمر بنهضة عمرانية وبحاجة إلى هذه المادة بشكل كبير ومتزايد، ومن الضروري بذل الجهود الاستثنائية بزيادة الطاقات الإنتاجية وفتح خطوط إنتاجية جديدة بما يلبي حاجة السوق المحلية ويحاول المشروع إلى دراسة الوضع الراهن بالسوق المحلى والمبررات الفنية والمالية لقيام المصنع وسد فجوة الطلب بالسوق المحلى وتصديره إلى محافظات العراقية أخرى خاصة الوسط و الجنوب، وتأتى أهمية المشروع من الطلب المستمر على منتجات التشييد والبناء والطفرة الهائلة فى شتى المجالات الصناعية والإسكانية وذلك نظراً للتنمية والنهضة العمرانية والتى يحتاج فيها المجال الإنشائى إلى الإسمنت، فجعل الطلب متزايد على منتجات المصنع، مما يزيد من فرص استقرار عمليات الإنتاج لهذه المنتجات. وتحقيق متطلبات وإحتياجات المنطقة نظراً لكثرة التطور العمراني والاستفادة من كل مقومات التنمية المستدامة، ويستهدف المشروع السوق المحلى من (شركات المقاولات، والتشييد والبناء، المقاولين، مصانع

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

البلوك والطوب الإسمنتى والبلاط الإسمنتى، مصانع الخرسانة الجاهزة، مصانع الأنابيب الخرسانية والخرسانة مسبقة الصنع، قطاع محلات بيع الإسمنت، السدود و الجسور). ويسعى الى مواجهة الطلب المتزايد على الإسمنت ومنافسة المنتجين المحليين، وأصبحت مشروعات الإسمنت من أبرز الصناعات في المدن المعاصرة، وان رأسماله التشغيلية تبلغ ($200,195,050) مليون دولار أمريكي لكي يوازي التطورات العمرانية التي يمر بها إقليم كوردستان ومحافظة السليمانية.

ثانياً : دراسة موقع المشروع

تقع المشروع في منطقة بازيان في محافظة السليمانية، الذي يبعد (35كم) عن مركز المحافظة السليمانية، مساحتها (667 دونم) أي (1,667,500م^2) الذي تعتبر موقع ملائم لتصنيع مصانع الانشائية ، وقرب موقع المصنع من محطات لإنتاج الطاقة الكهربائية والتي يعتمد عليه المشروع، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل تكاليف من نقل الطاقة الكهربائية وتأسيس المحولات والأعمدة، وعلى هذا الاساس تم إبرام العقد مع الشركة المنتجة للطاقة الكهربائية لتوفير (30) ميكا وات من الكهرباء ذات الضغط العالي إلى المشروع بأسعار مدعومة، وتقع المصنع والمقلع في نفس المكان التي تزود المشروع مكون الاساسي التي يدخل المصنع وهذا يودي إلى تقليل مصاريف نقل الخامات إلى أدنى مستوى، وتكون على الطريق السريع الذي يربط بمركز محافظة السليمانية وباقي محافظات العراق وإقليم كوردستان خاصةً كركوك و بغداد، ويوجد قرب الموقع من مكان سكن العمال والكوادر والتي يسهل تواجد العمال في العمل في أوقاتها المحددة، وكذلك وجود كل من جامعة السليمانية وجامعة جرمو الذي يتخرج منها مئات من المتخصصين في مجالات الفنية وجيولوجية والادارية وتصنيعية، كما ويمكن الاستفادة من مختبرات تلك المراكز التعليمية خاصة الجيولوجية لاختبار جودة المنتج دون حاجة إلى إرسال العينات إلى مدن أخرى بعيدة، لذلك وجود المصانع والمشاريع المماثلة في المحافظة لذلك تحظى بأهتمام كبير عند المقاولين والمستهلكين المحليين، وقربه من منافذ حدودية ومطار السليمانية الدولية، والذي قد يستفاد منها المعمل عند شراء بعض المواد والقطع الغيار وحين اللجوء بالكوادر من خارج الاقليم. وكذلك وجود مصادر للمياه السطحية والجوفية الذي يزود المصنع بالماء الكافي الذي يدخل دورة الانتاج وإستعمالات الضرورية أخرى بأقل تكلفة، والمهم ان تعتبر تربة منطقة بازيان من أفضل نوعية اتي تتوفر فيها أغلب الخامات التي تستخدم في إنتاج إسمنت ذات جودة عالية.

ثالثاً: دراسة السوق المشروع

تحتل السوق مكانة متميزة وإقتصادية لأى مشروع لتقدير الحجم الدقيق لعرض كميات المنتجة، والمتوقع من الانتاج في المستقبل، في السوق من خلال التقدير الدقيق لحجم الطلب الحالي والمتوقع على الانتاج في السوق، و يتركز على عنصرين اساسيين هما:-

1- تقدير الطلب: ينص قانون الطلب هو الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة، وتميل إلى الزيادة كلما إنخفض سعرها في السوق، والعكس صحيح، وتنخفض الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة إذا إرتفع سعرها، مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى، فالسعر يكون أهم العوامل المؤثرة في الكمية المطلوبة من الإسمنت في السوق المحلي، إضافة إلى عوامل أخرى لها تأثير أيضا على الطلب، حيث تختلف هذه العوامل من سلعة إلى أخرى، وتختلف بالنسبة للسلعة الواحدة من وقت لآخر ومن مكان لآخر، وتتجلى ضرورة دراسة هذه العوامل المؤثرة في الطلب المتوقع على منتجات المشروع، والمؤثرة مباشرة على جدوى إنشائه (عبد العزيز، 2007 : 29)، ويعد تقدير الطلب المقدمة من قبل المشروع أكثر العناصر أهميةً و سيكون بمثابة المحدد الرئيس للطاقة الإنتاجية، وحجم المشروع، وتقدير الإيرادات المتوقعة، و من خلال تقدير عدد سكان العراق ومعدلات نمو السكاني يمكن قياس الطلب الحالي والمستقبلي للإسمنت. وعليه ترتبط صناعة الإسمنت ارتباطاً وثيقاً بالدورات الاقتصادية. ويرتبط الطلب ايضاً بالنمو الاقتصادي والنشاط في صناعة البناء والتي هي نفسها دورية للغاية، حيث تعتمد على المالية العامة ونفقات البنية التحتية ونشاط المباني السكنية والتجارية وأسعار الفائدة. وحيث اذا حدث الأزمة المالية والركود الاقتصادي يؤدي إلى إلغاء أو تأخير العديد من مشاريع البنية التحتية والسكنية والتجارية في العراق وكذلك اقليم كوردستان. لان بعد انخفاض النشاط في قطاع البناء ينخفض حجم الطلب على صناعة الإسمنت في معظم الاقتصادات بسبب انخفاض الطلب عليه ، بينما في ظل الازدهار الاقتصادي سؤف يزداد الاعمار والبناء ومشاريع السكنية والتجارية وبدوره يؤدي إلى زياد الطلب على السمنت،(Cook,2011: 7). وأعلنت وزارة التخطيط العراقية، وفقاً لآخر مسح سكاني للبلاد بالربع الأخير من العام الحالي(2018)، أن عدد السكان تجاوز(38) مليون نسمة، فيما أكد مختصون وباحثون أن هذا العدد مرشح للارتفاع خلال السنوات العشر المقبلة إلى(50) مليون نسمة، وفقاً للجداول رقم (1):

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

جدول (1) توقعات النمو سكان العراق للفترة (2020-2030)

السنة	عدد سكان
2020	40,150,200
2021	41,190,700
2022	42,248,900
2023	43,324,000
2024	44,414,800
2025	45,250,500
2026	46,639,900
2027	47,771,600
2028	48,914,100
2029	50,061,500
2030	51,211,700

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، عدد السكان في العراق، تاريخ النشر 2019/3/4،على الرابط http://cosit.gov.iq

وكما يلاحظ من البيانات المتوفرة عن النمو السكاني الحالي في العراق يرتفع خلال السنوات العشر المقبلة إلى نحو(50) مليون نسمة، وهو أيضاً ما يجب أن تعمل عليه الحكومة والقطاع الخاص والمستثمرين، من خلال خطط الإعمار وبناء المعامل والمصانع في شتى المجالات ومن أبرزها صناعة مشروع الإسمنت التي يرتبط إرتباطا مباشرا بحياة المواطنين، وخطط التعمير والاسكان في البلد لغرض سد حاجة السوق المحلية فضلاً عن تلبية احتياجات التطور السكاني وحل أزمة السكن وتأهيل وإعمار مختلف المشاريع.

2-تقدير حجم العرض في السوق: العراق بحاجة كبيرة لتوفير الإسمنت في شتى المجالات، رغم وجود عدد من مصانع في مختلف من المحافظات ومن أهم تلك الشركات العامة للإسمنت الجنوبية (معمل إسمنت الكوفة، معمل إسمنت النجف، معمل إسمنت المثنى، معمل إسمنت الجنوب، معمل إسمنت كربلاء، معمل إسمنت ام قصر، معمل إسمنت السدة، ومعمل إسمنت الفلوجة، معمل إسمنت القائم، معمل إسمنت كبيسة، معمل إسمنت كركوك) وكذلك الشركات العامة للإسمنت الشمالية : تحوي ثلاثة معامل (معمل إسمنت بادو، معمل إسمنت حمام العليل، معمل إسمنت سنجار) ولوحظ أن تكلفة صناعة الإسمنت لا تزال أعلى من تكلفة المستوى الدولي، مما يجعل الصناعة بعيدة عن المنافسة في السوق العالمية . بالإضافة إلى ذلك، هذا الإسمنت يمكن أن تكون صناعة غير تنافسية على المستوى الدولي بل انه صناعة تنافسية على المستوى الداخلي لمحافظات العراق، قد يدرك عدد قليل من المنتجين الذين يتحكمون في النسبة الأكبر من صناعة الإسمنت اعتمادهم المتبادل ويمكن أن يتبنوا استراتيجيات لتحريك السعر نحو افضل سعر تنافسي (Gopinath,1992: 31).

وبالرغم من وجود معامل إسمنت في إقليم كوردستان: مثل معمل سمنت الماس بالطاقة الانتاجية الفعلية (3,600,000طن) في 2018, ومعمل سمنت بازيان بالطاقة الانتاجية الفعلية (2,000,000 طن) في 2018, ومعمل سمنت طاسلوجة بالطاقة الانتاجية الفعلية (1,500,000طن) في 2018 , ومعمل سمنت دلتا بالطاقة الانتاجية الفعلية (1,800,000طن) في 2018، ومعمل سمنت جبل بازيان بالطاقة الانتاجية التصميمية (1,750,000طن) , وكما يتبين في البيانات السابقة، ان إقليم كوردستان ينتج قرابة (9) ملايين طن من إسمنت سنوياً، و يزيد هذا الحجم إلى (10.65) مليون طن عند دخول إنتاج معمل جبل بازيان إلى سوق، أي يزيد بنسبة (19%)، لذا تعتبر إنشاء معمل جبل بازيان من المشاريع الاستراتجية في الاقليم ومساهم في تقليل واردرات مادة الإسمنت خارج الاقليم .

رابعاً: دراسة القوى العاملة و الموارد البشرية

1- الوظائف الادارية : بمعنى استخدام قوة العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذلك يعرّف بعض الباحثين التوظيف أيضًا على أنه "تلك العملية المعقدة التي تتخذها المنظمة لجذبها سياسة التوظيف، انطلاقا من حقيقة أن العمالة هي قضية ذات أبعاد مختلفة، بما في ذلك ما يتعلق بالجانب الاقتصادي وأخرى ذات أبعاد اجتماعي، وحتى ما يؤثر على الجانب السياسي، وهو من الإجراءات المصممة والمطبقة على مستوى السياسات الاقتصادية، والسياسات التعليمية والصحية والزراعية وسوق العمل،

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (6) – العدد (1)، حزيران 2022
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص:386-405

وسياسات الاقتصاد الكلي(ضياء ,2007: 11). ومن المتوقع ان تكون القوى العاملة ضمن المشروع بحوالي 25 شخص و إجمالي الرواتب السنوية للوظائف الإدارية(381000) دولار امريكي لشهر واحد، وفقاً للجداول رقم (2):-

جدول (2) الوظائف الادارية

مسمى الوظيفة	العدد	الراتب الشهري/ دولار	إجمالي الرواتب الشهرية/دولار	الراتب السنوي/دولار
مدير تنفيذي	1	5,000	5,000	60,000
إداريين	5	700	3,500	42,000
المحاسب و المدقق	2	700	1,400	16,800
امين الصندوق	3	700	2,100	25,200
المنسق	1	500	500	6,000
مشرف العلاقات	5	1,000	5,000	60,000
موظف لوجستيك	2	1,000	2,000	24,000
موظف التسويق	5	1,000	5,000	60,000
مدير مالي	1	2,000	2,000	24,000
المجموع	25		26,500	318,000
مخصصات و الحوافز	%20			63,600
إجمالي الرواتب السنوية للوظائف الإدارية				381,600

المصدر:بيانات عن مشروع بازيان لصناعة الاسمنت، من عمل الباحث

2-الوظائف الفنية : ويتكون العمال والكوادر الفنية ومندوبين الاداريين من (200) شخص من كلا الجنسين و يبلغ راتبهم السنوي مع التعويضات (1,690,560) دولار امريكي . كما و يبلغ إجمالي تكلفة السنوي للموارد البشرية(2,072,160) دولار امريكي، وفقاً للجداول رقم (3):

جدول (3) الوظائف الفنية

مسمى الوظيفة	العدد	الراتب الشهري	الراتب السنوي	الراتب السنوي
مدير التصنيع والانتاج	2	4,000	8,000	96,000
فنيين	25	700	17,500	210,000
عمال مهرة	50	650	32,500	390,000
عمال	50	600	30,000	360,000
سائقين	15	500	7,500	90,000
طباخ	5	600	3,000	36,000
منضف	10	450	4,500	54,000
مندوبي مبيعات	18	800	14,400	172,800
المجموع	175	8,300	117,400	1,408,800
بدلات و مميزات	%20			281,760
إجمالي رواتب الوظائف الفنية				1,690,560
إجمالي تكلفة الكوادر البشرية				2,072,160

المصدر: بيانات عن مشروع بازيان لصناعة الاسمنت، من عمل الباحث

ان التكاليف الفنية هو ما يحصل عليه الموظف ويصرف له شهرياً، والاجورهو ما يحصل علية العامل ويصرف له يومياً أو شهرياً من ملاحظة الجدول اعلاه، أن نسبة التكلفة لعدد العاملين بلغت 20% .

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (6) – العدد (1)، حزيران 2022
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 386-405

المطلب الثاني: الاحتياجات والتكاليف والايردات الخاص بنشاط المشروع

اولاً: الاحتياجات الضرورية للمشروع :

1- احتياجات المشروع من المباني: يتكون احتياجات مشروع الإسمنت لشراء البنايات وصالات إنتاج والمستودعات وتصخير أرضية المشروع وبنى التحتية للمقلع والمعمل وساحات وطرق وممرات داخل المشروع ومساحات الخضراء وابنية للمولدات والمحطة الكهربائية.

جدول (5) احتياجات المشروع من المباني

البيان	القيمة بالدولار	معدل الاهلاك %	الاهلاك السنوي (دولار)
البنايات وصالات إنتاج والمستودعات	4,500,000	%2	90,000
تصخير أرضية المشروع وبنى التحتية للمقلع و المعمل	250,000	%2	5,000
ساحات وطرق وممرات داخل المشروع	1,000,000	%2	20,000
مساحات الخضراء	150,000	%2	3,000
ابنية للمولدات والمحطة الكهربائية	250,000	%2	5,000
المجموع	6,150,000		123,000

المصدر:بيانات عن مشروع بازيان لصناعة الاسمنت، من عمل الباحث

2-احتياجات المشروع من الآلات والمعدات: تختلف الآلات ومعدات الإنتاج المطلوبة للقيام بالعمليات الإنتاجية اللازمة لإنتاج الإسمنت، وتتوقف نوعية وحجم المعدات اللازمة على درجة الآلية المستخدمة في المشروع قيد الدراسة، ومن أسس ومعايير المفاضلة بين البدائل المختلفة من الآلات والمعدات، لذلك تم تقدير احتياجات المشروع من التجهيزات الفنية والآلات والمعدات، وفق جدول رقم (6):

جدول (6) احتياجات المشروع من التجهيزات الفنية والآلات

البيان	العدد	القيمة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار
تأسيس (1) خط إنتاجي , الطاقة الانتاجية التصميمية اليومية تبلغ (5500طن)	1	160,000,000	160,000,000
المجموع			160,000,000
احتياطي زيادة الأسعار		%0	
الإجمالي			160,000,000

المصدر: بيانات عن مشروع بازيان لصناعة الاسمنت، من عمل الباحث

يتكون مشروع من خطين إنتاجيين تبلغ الطاقة التصميمية الكلية (5,500طن) يومي أي أن المشروع قادر على إنتاج (1,750,000) طن في سنة واحدة.

3- احتياجات المشروع من الأثاث والتجهيزات المكتبية : وهي ما تتحملة الشركة من نفقات مقابل الحصول على خدمة مباشرة، لتسهل وتساعد على مزاولة عمل المشروع ، ولقد تم تقدير احتياجات المشروع من الأثاث والتجهيزات المكتبية، وفق جدول رقم (7):

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (6) – العدد (1)، حزيران 2022
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص:386-405

جدول (7) احتياجات المشروع من أثاث

البيان	التكلفة	%معدل الاهلاك	قسط الاهلاك السنوي
الأثاث المكتبي	200,000	%10	20,000
ديكورات	50,000	%10	5,000
أجهزة الحاسب الآلي	50,000	%10	5,000
اجهزة تكييف و تبريد	400,000	%10	40,000
أجهزة اتصالات	100,000	%10	10,000
أجهزة الأمن والسلامة	200,000	%10	20,000
الإجمالي	1,000,000		100,000

المصدر: بيانات عن مشروع بازيان لصناعة الاسمنت، من عمل الباحث

4- احتياجات المشروع من السيارات والآليات: تعد المستلزمات الرئيسية في العملية الانتاجية وتؤثر بشكل كبير في تكاليف وحدة المنتوج الكلية، لذلك يتطلب المشروع وسيلة مواصلات، وحيث تستخدم هذه الوسائل في نقل المواد إلى المصنع، وكذلك توزيع إنتاج المصنع من الإسمنت إلى أماكن البيع، ويجب أن يتوفر عدد من سيارات النقل الكبيرة للمشروع، أو يتم الاعتماد على أشخاص يتم تعيينهم في المصنع ولديهم سيارات خاصة بهم، وفقاً لجدول رقم (8):

جدول (8) احتياجات المشروع من السيارات

النـوع	العدد	السعر(دولار)	القيـمة(دولار)
شاحنة نقل	5	50,000	250,000
حافلات نقل عمال	5	30,000	150,000
سيارة و بيك أب	5	25,000	125,000
رافعة	5	50,000	250,000
المجمـوع	20		775,000

المصدر: بيانات عن مشروع بازيان لصناعة الاسمنت، من عمل الباحث

5-مصروفات التأسيس : وهي مجمل التكاليف التي يتحملها المشروع، وتمتد منذ ظهور فكرة المشروع إلى بداية تشغيله، وتشمل المصاريف الإدارية مثل التسجيل في السجل التجاري، ومصاريف التعريف بالمنتج أو الخدمة الجديدة، ومصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية وغيرها، وفقاً لجدول رقم (9):

جدول (9) مصروفات التأسيس

البيـان	دولار
دراسـات فنية و اقتصادية	5,000
اسـتشـارات قانونية	12,000
رسومات إدارية حكومية	2,000
الرخصة والسجل التجاري	1,500
برامج حاسب آلي محاسبية وادارية	10,000
رسوم تخصيص الأرض و معاملات تسجيل العقاري	40,000
المجمـوع	70,500
%20	14,100
معدل الاطفاء(توزيع المصاريف)	قسط الاطفاء السنوي

المصدر: بيانات عن مشروع بازيان لصناعة الاسمنت، من عمل الباحث

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (6) – العدد (1)، حزيران 2022
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 386-405

ثانياً: التكاليف الراسمالية والايرادات الخاص بالمشروع

1- التكاليف الرأسمالية: تعرف التكاليف من وجهة نظر الاقتصادية بأنها التضحية بموارد اقتصادية في سبيل الحصول على منافع في الحاضر او في المستقبل، ويتكون من تكاليف ثابتة واخرى متغيرة، او تعني تكلفة مصادر التمويل المختلفة والتي يستخدمها المشروع في تمويل إستثماراته، ويجب حساب العناصر المكونة له (سعيد , 2001:ص27)، من خلال شراء جمالي شراء الارض ومستلزمات البنى التحية والمباني والمكائن والمعدات وأثاث ولوازم مكتبية وتجهيزات و سيارات وآليات مصـاريف التأسيس والتي كما معلوم تخصيص نسبة (10%) من إجمالي التكاليف الانشائية لعملية التشغيل التجريبي في السنة الاولى، وفقاً للجداول رقم (10):

جدول (10) إجمالي التكاليف الرأس مالية

البنـد	القيمـة (دولار)	نسبة كل بند من تكاليف الراسمالية
شراء الارض و مستلزمات البنى التحية	14,000,000	%6.99
المباني	6,150,000	%3.07
المكائن والمعدات	160,000,000	%79.92
أثاث ولوازم مكتبية وتجهيزات	1,000,000	%0.50
سيارات و آليات	775,000	%0.39
مصـاريف التأسيس	70,500	%0.04
مجموع التكاليف الإنشائية	181,995,500	
تخصيص نسبة (10%) من إجمالي التكاليف الانشائية لعملية التشغيل التجريبي في السنة الاولى	18,199,550	%10
إجمالي التكاليف الرأسمالية	200,195,050	%100

المصدر: من عمل الباحث وفقاً لبيانات اعلاه عن مشروع بازيان لصناعة الاسمنت.

نلاحظ في الجدول اعلاه أن المكائن والالات والمباني المتعلقة بعملية الانتاجية بشكل اكبر نسبة من أجمالي التكاليف الراس المالية و يبلغ (79.92%) وتعتبر نسبة طبيعية لان المشروع هو تأسيس معمل صناعي يعتمد على الالات كثيرة في العملية الانتاجية، وأن ارتفاع التكاليف الاجمالية للمشروع نتيجة استخدام المزيد من الموارد الاقتصادية، من استخدام مستلزمات الانتاج والذي انعكس أثرة في ارتفاع اجمالي التكاليف.

2- ايراد المشروع : بأنها إجمالي التدفقات إلى الوحدة الانتاجية نتيجة استخدامها لعوامل الانتاج، ويعتمد حجم الايرادات على طبيعة النشاط للوحدة الانتاجية، اي الإيرادات التي تتلقتها مشروع بازيان بصورة نقدية أو ما يعادلها، من المبيعات من بيع مادة الإسمنت من نوعين (العادي والمقاوم) على مدى فترة من الزمن عادة تحتسب لعام واحد، وفقاً للجداول رقم (11):

جدول (11) الايرادات المتوقعة للمشروع

ت	اسم المنتج او الخدمة	الكمية المنتجة وبيعها سنويا	سعر بيع طن واحد بالدولار	الايرادات السنوية بالدولار	نسبة التشكيلية للبيع
1	أنتاج إسمنت - سمنت عادي - سمنت مقاوم	1,750,000	60	105,000,000	%100
الاجمالي		1,750,000	60	105,000,000	%100

المصدر: من عمل الباحث وفقاً لبيانات اعلاه عن مشروع بازيان لصناعة الاسمنت.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

وكما تبين في البيانات الخاص بالمشروع، حيث يقوم بإنتاج حوالي (1،750،000) طن خلال عام واحد، اي يدل حسب البيانات انه يقوم ببيع (100%) من كمياته المنتجة بايردات حوالي (105،000,000) دولار امريكي ومن خلاله يتضمن ارباح عالية في عام (2020)، على الرغم من الارتفاع المتزايد لتكاليف الاجمالية للمشروع الى انها استطاعت أن تحقق اعتي أرباحا ممتازاً. وسوف يتزايد هذه الارباح في المستقبل نتيجة التزايد السكاني للعراق حسب بيانات الجهاز المركزي للاحصاء سوف يكون خلال عام (2030) عدد السكان (30) مليون نسمة اي يعني هناك ارتفاع في الطلب على انتاج مادة الإسمنت مع زيادة عدد السكان بالرغم من المزيا الاقتصادية للاقليم من بتوسع السوق الداخلية بتأثير مجموعة من العوامل منها (تفكك الاعتماد على الواردات من كميات الإسمنت ونشوء بذور العلاقات إنتاجية رأسمالية، وتوسع وتطور سائل الإنتاج وصولاً إلى استخدام الآلات، وتطور وسائل النقل والاتصالات، وتطور وسائل التبادل التجاري نتيجة التحول السريع مع التكنولوجية)، وتوسع السوق الدولية بتأثير مجموعة من العوامل مثل (التقدم في أساليب الإنتاج نتيجة التقدم التكنولوجي المستمر والتطور العلمي وأتساع نطاق الاختراعات، والتراكم المستمر والواسع في رؤوس الأموال، وتحول الفكر الاقتصادي لصالح القطاع الصناعي)، وكذلك في عام (2006) عند تشريع قانون الاستثمار في الاقليم من اجل دعم القطاعات الصناعية بأعتبار ان الصناعة قطاعاً قائداً للنمو الاقتصادي لان إنتاجية العمل في صناعة الإسمنت تنمو بمعدلات أسرع من القطاعات الأخرى، ويعود ذلك إلى قابليته على استيعاب القسم الأكبر من منجزات التقدم التقني، وايضاً قادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة في الاقليم، وينبغي الحكومة يساهم بزيادة عدد هذه المشاريع في الاقليم بسبب قابليته على تحريك القطاعات الأخرى للاقليم وتحفيزها مثل (قطاع التجارة وقطاع الزراعة وقطاع الصحة وقطاع الخدمات وغيرها)، عن طريق معالجة العقبات والمشاكل التي تعيق اخيار المستثمرين واصحاب المال اقامة مشاريع صناعية كالاتي:

1- **التمويل:** تواجه المشروعات الصناعية صعوبات تمويلية بسبب تكاليفها الكبيرة اي (نقص الضمانات)، ولا يقوم حكومة اقليم كوردستان بتمويل هذه المشروعات ، ونظرا لعدم وجود دعم حكومة الاقليم تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات .

2- **الأجراءات الحكومية (الروتينية الغير المنتظمة):** وهذه مشكلة متعاظمة في اقليم كوردستان وخصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المشروعات الصناعية، بالرغم من وجود تشريع قانون الاستثمار سنة (2006) لدعم المستثمرين واصحاب المال..

3- **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصناعية في الاقليم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات من حيث ارتفاع الضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المشاريع مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

4- **المنافسة والتسويق:** يعتبر من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصناعية، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات غير المنتظمة (غير مدروسة) التي تتم بعض الاحيان من قبل بعض المشروعات الخاص بالاحزاب .

5- **كلفة رأس المال :** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات الصناعية من خلال الطلب وبدفع سعر فائدة مرتفع، إضافة إلى ذلك تعتمد اكثرية المشروعات الصناعية في الاقليم على الأقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الاستنتاجات:

اولاً : على صعيد الاقتصادي

1- ان مشروع صناعة الإسمنت من الأنشطة المهمة لمحافظة السليمانية بالاخص والاقليم بشكل عام، وتعمل على المزج بين العوامل المادية والموارد البشرية في سوق الاقليم لتكوين كيان إقتصادي متميز.

2- ان مشروع صناعة الإسمنت ضروري يؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة ويساهم في تغطية جزءاً من الطلب المتزايد على الإسمنت عن طريق استخدام أحدث التقنيات في مجال صناعة الإسمنت وتدريب العمالة عليها , وللمحافظة على مستوى أسعار منافس في السوق .

3- ان مشروع صناعة الإسمنت يخلق فرص استثمارية جديدة ذات مردود جيد وتشغيل الأيدي العاملة وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي في منطقة بازيان ومحافظة السليمانية .

4- بسبب العقبات والمشاكل وعدم الشفافية في الادارة المالية امام تطوير القطاعات الصناعية لم يكون دولة العراق التي من اقليم كوردستان في ضمن الترتيب العالمي لانتاج الإسمنت بالرغم من وجود موارد اقتصادية عظيمة كالصخور والجبال والنفط وغيرها .

ثانياً : على صعيد المشروع

1- حيث بلغت نسبة الربح لمشروع جبل بازيان لصناعة الإسمنت بحوالي (26.36%) وهي نسبة إقتصادية مرتفعة وجيدة لمشروع صناعي ذات طابع الاستراتيجي.

2- ان إقليم كوردستان ينتج قرابة (9) ملاين طن من إسمنت سنوياً , و يزيد هذا الحجم من انتاج الإسمنت إلى (10.65) مليون طن عند دخول إنتاج مشروع جبل بازيان إلى سوق الاقليم، أي يزيد بنسبة (19%), لذا تعتبر إنشاء معمل جبل بازيان من المشاريع في الاقليم وتؤدي إلى تقليل من واردات الإسمنت من خارج البلاد .

3- ان ايراد التي تكتسبه مشروع إسمنت بازيان من سوق الاقليم من خلال مبيعاته من الإسمنت تغطي تكاليفه السنوية حسب بيانات المذكورة في جدولي التكاليف والايرادات ، وهذا يدل ان مشروع الإسمنت لديه طلب عالي في سوق الاقليم .

المقترحات

1- على حكومة اقليم كوردستان أن تأخذ مسؤولية التخطيط للمشاريع الصناعية الاستثمارية التي يحتاجها محافظاتها (سليمانية واربيل ودهوك وحلبجة)، لتوجيه المستثمرين واصحاب الرأسمال، لتلبية إحتياجات سوق الاقليم الضرورية.

2- ينبغي على حكومة اقليم كوردستان خفض معدل الضريبة على الإسمنت وهو أعلى نسبياً من المحافظات الجنوبية الأخرى المنتجة للإسمنت لكي يستطيع بسهوله تصديره إلى محافظات الجنوبية .

3- على حكومة اقليم كوردستان توفير مؤسسات تنظيمية، تتمتع بصفة المراقب لإمكانية قيام المشاريع، وذلك بإلزام اصحاب الراسمال بضرورة إخضاع مشاريعهم لدراسة جدوى كشرط لمنح التراخيص والتمويل.

4- ضرورة توفر مركز بحث وتطوير في قطاع الإسمنت في الاقليم، يمكنه العمل لتحقيق الكفاءة في الإنتاج والجودة والتسويق وإجراء الجدوى لإنتاج منتجات جديدة وتحسين تكلفة الإنتاج والتوسع في صناعة الإسمنت في الاقليم .

5- على حكومة الاقليم تطوير صناعة الإسمنت وتعزيز إنتاجها وصادراتها، من المهم حقاً أن تتبنى او تستخدم تكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءتها الإنتاجية، لذلك يجب على صناعة الإسمنت تكييف التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة من أجل إنتاج أفضل جودة للإسمنت لتلبية الطلب المحلي ومتطلبات التصدير.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المـــصادر:

أولاً: المصادر العربية

1. أحمد كامل حسين الناصح، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل، مجلة الادارة والاقتصاد، بغداد، سنة 2008 .
2. ارشد فؤاد مجيد التميمي، مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع و عمق الأقتصاد الأردني .
3. قاسم الحموري، دور مشاريع المنتجة الممول من وزارة التنمية الأجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في محافظة أربد، مؤتمر الأقتصاد السابع حول المشروعات الصغير : أداة فاعلة لمواجهة الفقر , جامعة اليرموك، كلية الأقتصاد بغداد، سنة 2007 .
4. حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي ألغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل"دار الوراق، طبعة الثانية، 2011،ص18.
5. خميل أحمد النمروطي وأحمد محمود صيدم، بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة، سنة 2012.
6. خديجة دزايت و معطا مبروكة ، تقييم الاداء المالي للمؤسسة االقتصادية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2113.
7. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2001 .
8. ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
9. عبد العزيز النجار، أساسيات الدارة المالية، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 2019.
10. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دارالحامد،طبعة الاولى، 2004.
11. عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار وائل للنشر، عمان، 2004 .
12. عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى االقتصادية، جامعة بغداد، بيت الحكمة،1991.
13. الوافي الطيب و بهلول لطيفة، البطالـــة في الوطن العربي- أسباب و تحديات، كلية التجارة، جامعة تبسة،الجزائر، مجلة كنانة اولاين، سنة 2010 .

ثانياً: المصادر الانكليزية

1. Ali, Najabat. (2015), The Role of Cement Industry in the Economic Development of Pakistan, International Journal of Physical and Social Sciences, Vol. 5, No. 3, March 2015.
2. Anjoo Pandey. (2017), Importance of Cement Industry in India, International Journal of Marketing and Technology, Vol. 7 Issue 8.
3. Athukorala, Prema-chandra and Sen, Kunal, (2015) Industrialization, Employment and Poverty, Forthcoming in Michael Tribe and John Weiss (eds.), Routledge Handbook of Industrial Development, London: Routledge.
4. Cook, G. (2011). Investment, Carbon Pricing and Leakage: A cement sector perspective ,p11, Published by: Climate Strategies, from http://www.jstor.org/stable/resrep15960.4
5. Dimitrijević, V. D., Stanković, M. N., ĐOrđević, D. M., Krstić, I. M., Nikolić, M. G., Bojić, A. L., & Krstić, N. S. (2019). The preliminary adsorption investigation of Urtica Dioica L. biomass material as a potential biosorbent for heavy metal ions. Studia Universitatis Babeș-Bolyai Chemia, 64(1).
6. Gierańczyk, W., & Rachwał, T. (2012). Structural Changes in the Industry of Poland Aagainst the Background of Eastern European Union States. QUAGEO, 31(2).
7. Gopinath Pradhan. (1992) "Concentration in Cement Industry under 'New Policy Regime'." Economic and Political Weekly, vol. 27.
8. Gupta, G. S. (1975) "Economies of Scale in Cement Industry." Economic and Political Weekly, vol. 10.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

9. Hussein Trabulsi, Industrial Development and Combating Unemployment in Arab Countries, International Business Research; Vol. 12, No. 9; 2019, Published by Canadian Center of Science and Education.
10. Inna Gryshova, et all (2020), Assessment of the Industrial Structure and its Influence on Sustainable Economic Development and Quality of Life of the Population of Different World Countries, Published.
11. Mamoun Khalaf Halahleh ,(2014) "The Economic Role Of Small And Medium Enterprises In The Reduction of Unemployment And Inflation In The Kingdom of Saudi Arabia" , International Journal of Business Management & Research (Ijbmr) , Vol. 4, Issue 3, 2014.
12. Malcolm C. Sawyer, The economics of industries and firms, Croom-Helm, London, 1981.
13. Matleena Kniivilä, (2003) Industrial development and economic growth: Implications for poverty reduction and income inequality.
14. McBride, Mark E. (1981) "The Nature and Source of Economies of Scale in Cement Production." Southern Economic Journal, vol. 48.
15. Morawetz, David. (1974) "Employment Implications of Industrialization in Developing Countries: A Survey." The Economic Journal, vol. 84, no. 335.
16. Stewart, Charles D. (1950) "The Definition of Unemployment." The Review of Economics and Statistics, vol. 32.
17. Thomas Lager, (2002), Product and Process Development Intensity in Process Industry: A Conceptual and Empirical Analysis of the Allocation of Company Resources for The Development of Process Technology, International Journal of Innovation Management Vol. 6.
18. Tran, Tuyen and Doan, (2010) Tinh, Industrialization, economic and employment structure changes in Vietnam during economic transition, College of Economics, Vietnam National University, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/26996/ MPRA Paper No. 2.

ثالثاً : الانترنيت

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، عدد السكان في العراق , تاريخ النشر 2019/3/4،على الرابط http://cosit.gov.iq

2- Global cement production 1995-2020, Published by M. Garside , 19 March 2020, from https://www.statista.com/statistics.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.1.20
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)